أثر سياسات التقشف التوسعي في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي (دراسة تحليلية)

The Impact of expansionary austerity policies on some variables of the Iraqi economy: an analytical study

الباحث: حسام عبد الله يوسف & أ.د. مازن عيسى الشيخ راضي: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، جمهورية العراق

Hussam Abdullah Youssef & Prof. Dr. Mazen Issa Sheikh Radi: College of Administration and Economics, University of Kufa, Iraq

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v2i12.41

الملخص:

تختلف نتائج سياسات التقشف التوسعي من بلد لأخر، فمثلاً في اليونان اتخذت تدابير تقشفية واضحة مثل زيادة الضرائب وتخفيض الإعانات وخفض رواتب القطاع العام، وشملت أيضا تخفيضات في الضرائب لفئات معينة للتخفيف من اثر التدابير الأخرى وفي البرازيل اتسمت هذه السياسة بفاعلية وكان لها اثر توسعي في تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم وعلى اعتبار إن الإنفاق الحكومي في البرازيل اقل إنتاجية من الإنفاق القطاع الخاص في الأجل الطويل مما يدعم فرضية التقشف التوسعي، أما العراق بعد تعرضه إلى ازمه مالية في عام 2008 وعام 2014 على اثر انخفاض أسعار النفط فإن تلك السياسات خفضت من معدل التضخم تخفيض العجز المالي ألا إنها لم تستمر طويلا فقد عاد عجز الموازنة ومستويات الدين بالارتفاع بسبب الصدمة الأمنة في عام 2014 وما لحقها من زيادة في الإنفاق العسكري وارتفاع الديون بسبب شراء الأسلحة والمعدات العسكرية وزيادة توظيف القوات العسكرية (الحشد الشعبي). ويمكن القول إن سياسات التقشف التوسعي حققت اثأر إيجابيا في بعض متغيرات الاقتصاد في البلدان المختار مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والعجز المالي، بينما في بعض المتغيرات أثرت سلبا كارتفاع البطالة والمديونية والناتج الإجمالي كما حصل في اليونان وبالتالي فإن نجاح وفشل سياسات التقشف التوسعي مرهون بتوفير الأسس والمتطلبات التي تمكن هذه السياسات من تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: التقشف التوسعي، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، عجز الموازنة، اللازمات المالية.

Abstract:

The results of expansionary austerity policies differ from one country to another. For example, in Greece, clear austerity measures were taken, such as increasing taxes, reducing subsidies, and reducing public sector salaries. It also included tax cuts for certain groups to mitigate the impact of other measures. In Brazil, this policy was effective and had an expansionary effect in stimulating Economic growth and reducing inflation rates, given that government spending in Brazil is less productive than private sector spending in the long term, which supports the hypothesis of expansionary austerity. Inflation Reducing the fiscal deficit, however, did not last long. The budget deficit and debt levels rose again due to the security shock in 2014 and the subsequent increase in military spending and the increase in debt due to the purchase of weapons and military equipment and the increase in the employment of military forces (the Popular Mobilization Forces). It can be said that expansionary austerity policies have had a positive impact on some economic variables in the selected countries, such as gross domestic product, inflation, and fiscal deficit, while in some variables they had a negative impact, such as high unemployment, indebtedness, and gross output, as happened in Greece. Therefore, the success and failure of expansionary austerity policies depends on providing the foundations and requirements. that enable these policies to achieve their objectives.

Keywords: expansionary austerity, gross domestic product, inflation, budget deficit, fiscal needs.

المقدمة:

واجهت العديد من البلدان أزمات اقتصادية ومالية عديدة تمثلت في تراجع الإيرادات وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة وظهور حالات عجز في الموازنات وانعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والمالية في تلك البلدان ونتيجة، ولذلك أصبح الاهتمام منصبا على موضوع التقشف المالي واخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية تقشفية تدعو إلى ضبط الإنفاق العام والعمل على توزيع الموارد المالية بشكل يحقق أكبر استفادة ممكنة من تلك الموارد.

كما طبق العراق سياسات التقشف لمعالجة مشكلة انخفاض أسعار النفط التي أدت إلى تراجع الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة وتزامن هذا مع زيادة الإنفاق الحكومي بسبب زيادة الإنفاق العسكري نتيجة الظروف الأمنية التي يمر بها البلد، وهذا أدى إلى حدوث حالة عجز في الموازنة الحكومية مما أدى بالنتيجة إلى حدوث أثار سلبية على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث من خلال التساؤل: هل سياسات التقشف التوسعي أدى إلى أثار إيجابية على مؤشرات الاقتصاد العراقي تزايد ظهور العجز في الموازنة العامة وتفاقم حجم البطالة وارتفاع مستوى التضخم؟

ويندرج تحت السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

1- هل أدت سياسة التقشف التوسعي إلى تحسن الاقتصاد العراقي ككل؟

2- كيف اثر التقشف التوسعي إيجابياً على بعض المتغيرات دون غيرها ؟

3- هل هناك مدة زمنية أثرت هذه السياسة سلباً على الاقتصاد العراقي ؟

فرضية البحث:

إن سياسة التقشف التوسعي تؤدي إلى أثار سلبية وإيجابية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على أساليب التحليل الاقتصادي القائم على الاستقراء والاستنتاج للمعلومات المستخرجة من المصادر والبيانات الإحصائية والرسوم البيانية للوصول إلى الاستنتاجات التي يمكن إن يبنى عليها توصيات خاصة بالبحث.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال توضيح أهم الأسباب التي تدعو إلى اتباع سياسة التقشف التوسعي في العراق، وبيان أثار تلك السياسة على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان معالجة الأثار السلبية لسياسة التقشف التوسعي في مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق.

المبحث الأول: سياسات التقشف التوسعي وأسسه النظرية

والأجل الإحاطة بمضمون هذه السياسات فإننا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مناقشة الأطر النظرية لسياسات التقشف التوسعي وذلك من خلال عرض مضامنة العامة على إن نستكمل ببيان أراء ونظريات المدارس الاقتصادية والتي تقسم ما بين مؤيد ومعارض لهذه السياسات.

المطلب الأول: مفهوم ومضمون التقشف التوسعي:

التقشف لغة اسم له معان عدة تقترب إلى معناه الاقتصادي والذي يشير إلى الاكتفاء بما هو ضروري من العيش وتجنب الإسراف والتبذير أو يعنى صعوبة العيش وقساوته ويكون ذلك بسبب تعدد حاجات الإنسان وعدم كفاية الموارد لتلبيتها[1]. ويقال أيضا تقشف الرجل: أي اقتصد على نفسه واكتفى بالضروري وانصرف عن الملذات.

أما اصطلاحا فيقصد به البرنامج الحكومي الذي يهدف للحد من زيادة حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات الاستهلاكية وتوجيهها نحو تشجيع الادخار والعمل على زيادة الإنتاج لغرض علاج وتجاوز أثار اللازمات المالية وانعكاساتها على الموازنة. وعرف أيضا بأنه سياسة انكماش مالي يتسبب في زيادة كبيرة في حجم البطالة بالنسبة للاقتصاد العالمي[2]. وعرفه (محمد إبراهيم السقا)* بأنه السياسة تفرضها الحكومة بهدف تخفيض حجم الإنفاق العام أو زيادة معدل الضرائب أو إضافة نوع جديد منها بهدف تخفيض العجز في الموازنات العامة وتجنب ارتفاع الدين الحكومية

[1] عمر، احمد مختار (2008): معجم اللغة العربية المعاصر، ط 1، عالم الكتاب، ص 1817.
[2] بليث، مارك (2016): التقشف تاريخ فكرة خطرة، عالم المعرفة، 2016، ص255.

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، وغالبا ما تتجه الحكومات إلى فرض هذه السياسات أثناء فترات الكساد أو التراجع الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي [1]. كما يمكن تعرفيه بأنه السياسة التي تهدف إلى الحد من العجز في موازنة بلدا ما، أي بين ما تنفقه الحكومة وما تحصل عليه من إيرادات الأمر الذي يفهم منه إن تدابير التقشف ينبغي إن تشمل مزيجا من إجراءات تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب[2].

ومن الجدير بالذكر إن المدلول اللفظي لتقشف التوسعي الذي جاء به لأول مرة الاقتصادي الإيطالي البرت **العسينا** والذي استخدمه من بعده العديد من الاقتصاديين ينصرف في جوهره إلى ما تتخذه الحكومة من سياسات وإجراءات تقشفية بهدف معالجة الاقتصاد ولاسيما عجز الموازنة.بمعنى أخر إن سياسات التقشف التوسعي وإن تعددت صيغها فإنها بشكل عام لا تختلف في جوهرها عن بعضها البعض من حيث كونها تركز على الدور الذي يمكن إن تقوم به الحكومة من حيث اتخاذها إجراءات تقشفية تهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد القومي والتي تمني التفاؤل بمستقبله .**بالإضافة إلى ما تقدم يمكن** تعريف التقشف التوسعي بأنه عبارة عن مجموعة من الخطط التي تهدف إلى تخفيض معدلات العجز في الموازنة المالية العامة وخفض مستويات الدين العام، من خلال وضع حد لمستوي العجز في المالية العامة وقدرة الحكومة على تراكم الدين بما يؤدي إلي أثار توسعية، أي رفع معدلات الناتج وزياده فرص التوظيف عن طريق زيادة ثقة القطاع الخاص وما يترتب عليه من زيادة الاستثمارات، وعليه فإن فرضية التقشف التوسعي يمكن إن ينظر إلها على إنها في ظل ظروف معينة، قد يؤدي التخفيض في مستوى معين في الإنفاق الحكومي إلى تغير التوقعات المستقبلية بشأن الإنفاق والضرائب ومن ثم توسيع الاستهلاك وما يمكن إن يترتب عليه توسيع مختلف النشاطات الاقتصادية ونمو الاقتصاد القومي ومن ثم يؤدي إلى التوسع قطاعات الاقتصاد[3].

المطلب الثاني: الآراء الاقتصادية حول سياسات التقشف التوسعي

يثور الجدل بين الباحثين الاقتصاديين حول الأثار المترتبة على سياسة التقشف المالي في النمو الاقتصادي، فبينما يؤيد الكلاسيك سياسات التقشف المالي، فإن كنيز يدعو إلى التوسع المالي، وتتمثل وجهة النظر المدرسة الكلاسيكية بالتقشف، على اعتباره أحد المشتقات الأيديولوجية للمدرسة

[1] السقا، محمد إبراهيم (2014)، اقتصاديات التقشف، مقال منشور في جريدة العرب الاقتصادية الدولية على الموقع: www.alarbiya.net

[2] The Austeriy MythGain (2011) Without Pin ,First version June, 3,4

(*) محمد محمود السقا: هو مصري الجنسية ويعمل أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت حاز على جائزة المعلم البارز في نفس الجامعة عام 2000 توفي السقا عام 2017.

[3] Christion Breuer (2019), Expansionary Austerty and Revese Causality Critique of the Conventional Approach, Working Paper No. 98.

الكلاسيكية (آدم سميث) والتي تقوم على مبدا اليد الخفية مع إبقاء الحكومات صغيرة ودورها فقط بتوفير الخدمات العامة (الأمن والدفاع والعدالة)، حتى تتمكن هذه الألية من تحقيق أفضل أداء اقتصادي كلي، فعندما تترك الحرية للمستهلك في تحقيق أقصى إشباع ممكن له، ولمالكي عوامل الإنتاج أقصى عائد ممكن سيساعد على زيادة الناتج وبالتالي زيادة مستوى التوظيف، الأمر الذي يؤثر في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد المتاحة داخل الاقتصاد، أما توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفقا للكلاسيك فهذا يعني إنفاقا أكبر، وحكومات متضخمة، وتبديد للموارد، وفرض الحكومة سلطانها على قطاع الأعمال سوف يعطل عمل اليد الخفية، وهي ما تعرف في أدبيات الاقتصاد بأثر المزاحمة أي إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص، اذا لا يؤيد سميث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، لما في السياسات التقشفية من أثار إيجابية على الاختلالات المالية وعدم تراكم الدين.

أما وجهة النظر الثانية النظرية الكينية، فعلى النقيض من النظرية الكلاسيكية التي تؤمن بالتقشف، حاول نزن إثبات مغالطة التراكيب في سوقي العمل والاستثمار، التي تجاهلها الكلاسيك، حيث يري كنيز إنه رغم إن العامل قد يقبل تخفيض الأجر ليبقى في العمل، وإذا فعل كل العمال ذلك سيخفض الأمر في مجمله الاستهلاك والمستوى العام للأسعار، فوفقا ليكنز انخفاض الأجور بنسبة معينة يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر وبالتالي ارتفاع الأجور الحقيقية، ومن ثم فشل سياسات تخفيض الأجور النقدية كسياسة انكماشية في علاج البطالة. كما أوضح كنيز إنه في ظل حالة الكساد تظهر مصيدة السيولة والتي تعنى انخفاض معدل الفائدة إلى الحد الحرج بحيث إن الطلب على النفود يصبح كامل المرونة أو لإنهائي المرونة، وبالتالي تسود حالة من التشاؤم بين المستثمرين وإحجامهم عن الاستثمار في ظروف مستقبلية غامضة، وهنا يجب على الدولة إن تتدخل بمزيد من الإنفاق الحكومي مما يحفز الاستثمار، وهو ما يعرف بأثر التكامل في الأدبيات الاقتصادية بالإضافة إلى ما تقدم نجد مسار تطور سياسات التقشف قد اخذ اتجاهين متضادين: الأول يدعو إلى عدم فاعلية سياسات التقشف التي تستند إلى أفكار كنيز حول حتمية إتباع سياسات مالية توسعية أثناء فترات الركود أو الكساد نتيجة فشل معدلات الفائدة المنخفضة في تحفيز حجم الطلب الكلي بسبب تفضيل السيولة، وارتفاع درجة عدم اليقين بين المستثمرين والمستهلكين، فضلا عن توقعاتهم التشاؤمية حول مستقبل الاقتصاد في ظل ظروف الكساد. اذا إن النظرية الكينية ترى إن الاقتصاد عندما ينكمش فإن التحفيز المالي يعتبر افضل السياسات لرفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك استنادا إلى تأثير عمل المضاعف الذي تتمثل فكرته الأساسية في إن كل دولار يتم إنفاقه يولد دورات من الدخول أي مضاعفة الدخل والنشاط التوسعي[1].

[1] جالبريث، جون كينيث (2000): تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة احمد فؤاد بلع، عالم المعرفة، ص241-242.

أما الاتجاه الثاني المؤيد لسياسات التقشف فإن يرى إنصار هذا الاتجاه إن السياسات التقشفية تستهدف أساسا للقضاء على عجز الموازنة أو تخفيضه وهو ما يؤدي إلى أثار توسعية في الاقتصاد تساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

إن هذا المدخل في واقع الأمر هو ما تستند فرضية التقشف التوسعي التي ظهرت في بداية عقد التسعينيات وتحديدا عام (1990) على يد الاقتصادي الإيطالي البرت العسينا أحد الاقتصاديين البارزين والذي عمل أستاذاً في جامعة هارفرد ويعد المنظر الأول لفرضية التقشف التوسعي التي تقوم على أسس مهمة تتمثل في تخفيض معدلات العجز في الموازنة الحكومية وخفض حجم المديونية، ودور توقعات المستثمرين والمستهلكين حول المستقبل، الأمر الذي جعل هذه الفرضية منذ ظهورها تتمتع بقبول واسع لاسيما لدى صندوق النقد الدولي.غير إن هذا القبول مع ذلك كانت لمعارضيه الكثير من الآراء التي كانت تشكك في نتائجه وفي الكيفية التي فيها إن تؤدي هذه السياسات إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي مما دفع بهم لتايد الحكومة بالاقتراض ورفع دينها من اجل انتعاش الاقتصاد بدلا من سياسات التقشف. غير إن هذا الراي يرد عليه بان الحكومة لا تستطيع إن تقترض إلى ما لا نهاية، فبعد مستوى معين من حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبدأ معدلات العائد المطلوب على السندات الحكومية في التزايد مع ارتفاع مستويات الدين العام الأمر الذي يؤدي ارتفاع معدلات العائد على السندات وإلى ارتفاع معدلات الفائدة بشكل عام وهو ما يؤثر سلبا في الاقتصادي[1]، ومن هذا المنطلق فإن إن السياسات المالية التوسعية ستؤدي إلى زيادة المديونية ومعدلات الفائدة وما يترتب عليه من تخفيض معدلات النمو الاقتصادي التي تأخذ في التراجع بشدة سيما عندما يصل الدين العام إلى نسبة 90 % من الناتج، والعكس في حالة السياسات المالية المتشددة أي إن تخفيض العجز وتخفيض الاقتراض سوف يخفضان أسعار الفائدة مما يحدث أثرا توسعيا بمعنى آخر يفترض إن تبدأ الحكومة بأجراء سياسة التقشف المالي إما من خلال خفض الإنفاق العام كتخفيض الدعم والأجور والإعانات الاجتماعية، أو زيادة الضرائب لاسيما على قطاع الأفراد ومساهمات العمال في التأمين أي التقشف بعد هذا المعدل الحرج لحجم الدين إلى الناتج يمكن إن يساعد الاقتصاد على استعادة النمو. ويمكن إن تشير إلى الكثير من الشواهد والتجارب الدولية التي اتبعت تللك السياسات ففي عام (1990) طبقت السويد سياسات التقشف التوسعي بعد إن مرت بركود كبير وعجز مستمر في موازنتها العامة فحققت هذه السياسة انخفاض ملحوظ في المديونية من (67.8%) في عام (1990) إلى (24.9 %) عام (1994) مما انعكس على تعافي الاقتصادي السويدي[2]، كذلك في عام (2000) فرض صندوق النقد الدولي شروط هذه السياسة على مصر عند تقديمها طلب الاقتراض بسبب تراجع معدلات نمو اقتصادها وتزايد حجم مديونيتها اذا حددت

[1] احمد مندور، مصدر سابق، ص7.

[2] بليث، مارك، مصدر سابق، ص 254-253.

الشروط بترشيد الاستهلاك وتخفيض الدعم الاجتماعي وتوجيه القروض نحو القطاعات الاستثمارية (الإنتاجية)، ألا إن الحكومة المصرية لم تلتزم بشروط صندوق النقد الدولي ولم تحقق نجاحها، وبحلول عام (2010) قدم الاتحاد الأوربي بمساعدة صندوق النقد الدولي حزم الإنقاذ والمساعدات المالية لليونان بشرط انتهاج سياسات تقشفية توسعية الأمر الذي اثر إيجابياً في تخفيض العجز المالي والمديونية، وفي الأعوام الأخيرة فإن اغلب البحوث والدراسات الاقتصادية مازالت لم تحسم الجدل بشأن سياسات التقشف التوسعي[1].

المطلب الثالث: سبل تطبيق سياسة التقشف في العراق:

تلجا البلدان إلى سياسية التقشف عندما تمر بأوضاع مالية صعبة نتيجة لاختلال اقتصاداتها وتفاقم عجزها المالي واتساع مديونيتها فهي تسعى إلى تطبيق من اجل تخفيض حدة تلك المشاكل، اذا اتجه العراق نحو إعلان التقشف رسميا وتقليص النفقات بعد إن تراجعت أسعار النفط في عام (2014) اذا قامت الحكومة بعدة سبل من اجل تخفيض النفقات والسيطرة على العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة منها[2]:

أولا: استقطاع جزء من الرواتب والأجور الموظفين:

تتأثر الأرادات والنفقات العامة للدولة بوجود أي نوع من أنواع الاختلالات الهيكلية سواء في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في هيكل الموازنة العامة للدولة ومن أهم السياسات المستخدمة في علاج مثل هذه الاختلالات مثل سياسة رفع كفاءة المؤسسات الحكومية وذلك عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للمواطنين وذلك من خلال دمج وتطوير هياكلها وتخفيض عدد المكاتب والأجهزة داخل هذه المؤسسات ويلاحظ إنه مع تدنى مستوى الخدمات الحكومية المقدمة تنخفض الأرادات العامة للدولة، ومن ثم المفترض الآن تعارض إجراءات وسياسات علاج العجز مع اعتبارات الدفع المستمر لعجلات التنمية. إن أهم المصاعب التي تواجه الاقتصاد العراقي تكمن في اعتماده بشكل أحادي على عائدات النفط فقط، ويتم استغلال ثمانين بالمائة من إيرادات النفط لدفع رواتب وأجور الموظفين في القطاع الحكومي بما ذلك الجيش والشرطة، في حين يتم استغلال (20 %) فقط من عائدات النفط للتنمية الاقتصادية في البلد وإن هناك عجزا كبيرا في موازنة العراق على اعتبار إن العراق يعتمد في الأساس على النفط وهناك تذبذب في أسعاره[3]، وبالتالي تلجا الحكومة إلى لإجراءات التقشفية من خلال إعادة تحديد وهيكلة الأجور الحكومية بما

[1] الغيطان، إبراهيم، مصدر سابق ص21.

[2] عليوي، زهرة، مصدر سابق، ص 407.

[3] رداد بتول حسن (2020)، دور سياسات التقشف في معالجة عجز الموازنة العامة لدول مختارة (العراق دراسة حالة)، بغداد: جامعة كربلاء، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص113.

يتناسب مع كل وظيفة وإتباع نظام التعاقدات السنوية لمواجهة أزمة السيولة النقدية، ومواجهة أزمة التمويل الكبير التي تواجه الموازنة العراقية كما عمدت الحكومة في عام (2016) إلى استقطاع نسبة من رواتب الموظفين والمتقاعدين. حيث نصت المادة (39) من قانون الموازنة العامة لنفس العام تلتزم الحكومة بدعم هيأة الحشد الشعبي والنازحين، يستقطع (3 %) من مجموع الرواتب والمخصصات لجميع موظفي الدولة والمتقاعدين أما نص المادة (33) من قانون الموازنة العامة لعام 2017 تستقطع (3.8 %) من مجموع الرواتب والمخصصات لجميع موظفي الدولة والقطاع العام والمتقاعدين لسد العجز المالي الحاصل في موازنة ذلك العام[1] اذا بلغ إجمالي المبالغ المحصلة من مجموع رواتب الموظفين والمتقاعدين، حسب نسب الاستقطاع للمدة من (2016 -2018) (2) ترليون، تم توفيرها بوصفها نفقات دعم الحشد الشعبي والنازحين.

جدول (1) مبالغ الرواتب والأجور ونسبة الاستقطاع (مليون دينار)

السنوات	الرواتب والأجور	نسبة الاستقطاع	المبالغ المتحصلة
2015	32651615	–	—
2016	31833403	% 3	955002
2017	32866519	%3.8	1248927
2018	35835518	%0.8	286684
المجموع			2753545

الجدول بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، دائرة الموازنة، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

ثانياً: زيادة الضرائب والرسوم:

تحتل الضرائب أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول وذلك لما لها من أهمية في تمويل الموازنة العامة للدولة اذ تعد الضرائب إحدى سياسات تعظيم الأرادات لمواجهة عجز الموازنة العامة لأي بلد إلى جانب تخفيض الإنفاق العام بشرط الحفاظ على مستوى معين من الاستثمار الخاص ودون التأثير على أداء النشاط الاقتصادي تلجأ اغلب البلدان إلى تعظيم حجم الأرادات من مجموعة السياسات الخاصة بتعظيم الأرادات التي هي:

1- إصلاح النظام الضريبي والجمركي: حيث تعتبر الضرائب والجمارك هي المصدر الرئيسي للإيرادات وبالتالي فإن تعظيم الأرادات يكون من خلال تعديلات معدلات الضريبة، حيث إن

[1] رداد بتول حسن، مصدر سابق، ص 178.

تعديل معدل الضرائب يؤدي إلى رفع الحصيلة الضريبية وهناك رأى يؤكد إن خفض معدل الضرائب لا يعد السبب الوحيد في انخفاض الحصيلة الضريبية حيث إن رفع معدل الضرائب أعلى من الحد الأمثل أيضا يؤدي إلى خفض الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي، وبالتالي فإن خفض معدل الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الحيوية والرئيسية مثل الشركات التجارية والعقارية يؤدي إلى رفع حركة النشاط الاقتصادي وفي المقابل يفترض إن يتم تعويض هذا الانخفاض في معدل الضرائب برفعه على السلع الكمالية.

2- العمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة حجم الشريحة الخاضعة لقانون الضرائب الجديد.

3- إجراء تعديلات على هيكل التعريفة الجمركية من خلال تخفيضها على السلع الغذائية والمستلزمات الصناعية والوقود وأدوية الأطفال وغيرها من السلع ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، والعمل على زيادة الوعي الضريبي لدى الأفراد.

أما في العراق فإن الأرادات الضريبة تتميز بالانخفاض الكون اعتماد العراق على الأرادات النفطية، ومن ضمن الإجراءات الحكومة العراقية وبتوصية من صندوق النقد الدولي وحسب اتفاقية الاستعداد الائتماني ولتعظيم الأرادات غير النفطية تم فرض عدد من الضرائب وحسب ما جاء في بنود موازنة العراق للمدة من (2015-2019)، أي مرحلة ما بعد التقشف ومن أنواع هذه الضرائب ضريبة المبيعات على بطاقات الهاتف وشبكات الإنترنت (20 %) وضريبة المطار بمبلغ مقطوع (25) ألف دينار للتذكرة الواحدة في جميع المطارات للسفر الخارجي و(10) ألف دينار للسفر الداخلي كذلك فرض ضريبة مبيعات السلع المستوردة (5%) والتبوغ والسكائر والمشروبات الكحولية (200%).

الجدول (2) الأرادات الضريبة إلى الأرادات العامة (مليون دينار).

السنوات	إجمالي الإيرادات	إيرادات الضرائب	نسبة الإيرادات الضريبية إلى أجمالي الأرادات
2015	94048364	5416976	6
2016	81700803	5693030	7
2017	79011421	5266055	7
2018	91643666	8524371	9
2019	105569686	6334159	6

الجدول بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، دائرة الموازنة، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

شكل (1) مساهمة الأرادات الضريبية إلى الأرادات العامة

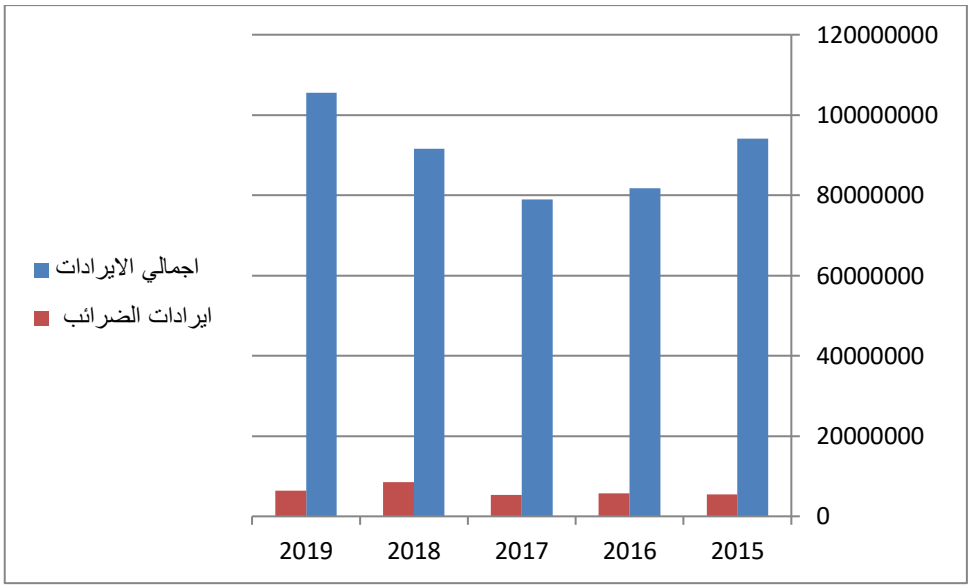

الشكل بالاعتماد على بيانات جدول (2)

بعد قرض أنواع جديدة من الضرائب وحسب بنود الموازنة من عام (2015–2019)، خلال مرحلة التقشف مما أدى إلى زيادة نسبة الأرادات الضريبة إلى أجمالي الأرادات العامة تراوحت بين (6–9%) مقارنة بالسنوات السابقة قبل مرحلة التقشف من (2008–2013) تراوحت بين (2– 6).

المبحث الثاني: أثار سياسات التقشف التوسعي على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي

أولا: التضخم وسياسات التقشف التوسعي:

إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بداية التسعينيات أدت إلى حدوث فجوة بين معدل نمو عرض النقد ونمو الناتج الإجمالي نتيجة لانخفاض السلع الأساسية في الأسواق ووجود قدرة شرائية لا يقابلها معروض سلعي فضلا عن التراجع لعملية التنمية الاقتصادية مما أدى إلى تفشي ظاهرة التضخم التي القي بظلاله على الاقتصاد العراقي فبعد أحداث عام (1990)، لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي الجديد بهدف الأعمار وملء فجوة الإيرادات، فكأن ذلك سبباً مهماً في أحداث تضخم مزمن ومفرط بعد إن كأن جامحاً في عقد الثمانينات[1]. وقد بلغ معدل التضخم عام (1990) (51.6 %)، كما في الجدول (42) وقد استمر في الارتفاع، إذ شهدت المدة (1992–1996) معدلات تضخم عالية وحادة ويعود هذا الارتفاع إلى تشديد العقوبات الدولية المفروض على

[1] عباس، صباح نوري (2008)، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990–2005. في مجلة كلية بغداد الاقتصادية، العدد 17، ص67–68.

العراق وتوسع في الإصدار النقدي دون إن يقابله أي مرونة في الجهاز الإنتاجي لتلبية الطلب الكلي المتزايد، ناهيك عن قلة المعروض من السلع بسبب بروز ظاهرة الدورة [*] وأثرت هذه الظاهرة تأثيرا سلبيا على الأسعار المحلية وانخفاض القوة الشرائية للدينار، أما في عام (1998) فقد انخفض معدل التضخم ووصل إلى (– 14.7) ويعود ذلك إلى موافقة العراق على قرار مجلس الأمن الدولي (986) وتدفق جزء من نفط العراق إلى السوق الدولية. أما في المدة (1998–2002) فقد كانت معدلات التضخم مرتفعة بسبب الارتفاع النسبي الذي حققه الدينار العراقي بعد أزمة الانهيار في الأسعار عام (1997) وزيادة القوة الشرائية للدينار ولكن كل ذلك لم يحد من سيطرة الدولار في التعاملات التجارية واليومية على الاقتصاد العراقي ومنذ عام (2003) ونتيجة للأحداث التي مر بها العراق فقد استمرت التضخم بالارتفاع، خاصة خلال المدة (2003 – 2006)، وكان سبب ازدياد التضخم بفعل عاملين أساسيين: الأول اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي ركزت أساساً في عجز تجهيز الوقود والطاقة وتأثيراته السلبية على التكاليف الإنتاجية، أما العامل الآخر فهو التأثير الكبير للطلب الكلي والإنفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، يضاف إلى ذلك تدهور الوضع الأمني والاختلال الهيكلي فيما بين القطاعات الاقتصادية. ألا إنه بعد ذلك أخذت معدلات التضخم بالانخفاض حتى وصل في عام (2012) إلى (6.1 %) وكان السبب وراء ذلك هو توفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها وتحسن سعر الصرف للعملة المحلية إضافة إلى عدم وجود رسوم كمرقية على السلع المستوردة حتى بلغ معدل التضخم عام (2014) حوالي (4.4 %) ويعود ذلك إلى الإجراءات المالية التقشفية والنقدية المقيدة بهدف معالجة العجز المالي والسيطرة على معدلات التضخم [1] ليتراجع بعدها خلال الأعوام الأخيرة ليصل إلى (0.37%) في عام (2020).

جدول (3) يمثل معدلات التضخم في العراق

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	180.9	2006	53.2
1992	186.5	2008	12.6
1994	492.1	2010	2.8
1996	351.3	2012	6.0
1998	14.11	2014	2.2

[1]) ثريا عبدالرحيم (2007): تقييم أداء السياسات النقدية في العراق واثرها على التضخم، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 48، ص147.

2000	16.37	2016	0.56
2002	19.32	2018	0.54
2004	26.96	2020	0.37

الجدول بالاعتماد على وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد حسابات الدولة على الموازنة، سنوات متعددة

ثانيا: البطالة وسياسات التقشف التوسعي:

تعود مشكلة ارتفاع البطالة إلى عام (1990) بسبب تسريح الكثير من القوى العاملة بعد الحرب العراقية – الإيرانية ووقود القوى العاملة العربية التي تشغل سوق العمل هذا من جانب، ومن جانب آخر أدى فرض العقوبات الاقتصادية إلى تخفيض الإنفاق الحكومي وانحسار العمل في القطاعين العام والخاص مما أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة في العراق لاسيما بين النساء لعدم ملاءمة اغلب فرص العمل لهن إن وجدت [1]اذا بلغت معدل البطالة في عام (1990) بحدود (5.5%) واستمر بالارتفاع خلال المدة (1992– 2002) اذا بلغت معدلات البطالة (7.4، 10.6، 13.4، 17.4، 22.3، 26.7) % من إجمالي قوة العمل ويعزى سبب الحصار الاقتصادي وتراجع نسبة المساهمة للقطاعات الاقتصادية في الإجمالي الناتج والاقتصار على قطاع الزراعي الذي هو الأخر لم يستوعب القوة العاملة، وبعد عام (2003) وتحديدا عام (2004) بلغ (26.7 %) بسبب الغزو الأمريكي الذي احتل العراق مسببا خلق فوضى عارمة وانفلاتا أمنيا أدى إلى استباحة حياة الفرد العراقي ناهيك عن حالات النهب والسلب والدمار[2]، لينخفض بعد ذلك اذا بلغ (10.5%) في عام (2006) ويرجع سبب الانخفاض إلى استيعاب القطاع الحكومي العديد من القوى العاملة في الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة) مما خفض معدل البطالة، إذ بلغ عدد الموظفين الحكوميين (2647) الفاء مليون موظف بعد إن كأن (827) ألف موظف عام (1990)، وهذا ما يوضح الترهل في المؤسسات الحكومية والبطالة المقنعة التي تتطلب إعادة النظر من أصحاب القرار في إيجاد الحلول الناجعة لهذه المشكلة[3]، وبعد عام (2008) ارتفعت معدلات البطالة فبلغت حوالي (15.3 %) بسبب اللازمة المالية التي أدت إلى ارتفاع العجز المالي مما دفع الحكومة إلى انتهاج سياسات تقشفية لمعالجة الاختلالات المالية تمثلت يتوقف أوجه الإنفاق غير الضروري وإيقاف الوظيف

[1] الجنابي، هيثم عبدالقادر (2010): واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، بحث في مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 8، ص58.

[2] عيادة سعيد حسين (2012): البطالة في الاقتصاد العراقي أسبابها – سبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، ص92–93.

[3] حميد علي صالح (2020): عبدالقادر نايف، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة للمدة 2003–2018، مجلة دراسات محاسبية والمالية، المجلد 15، العدد 50، ص57.

واستمر بالارتفاع حتى عام (2014) بسبب أحداث داعس وتراجع أسعار النفط التي أثرت على تنامي عجز الموازنة العامة وتوجيه الإنفاق نحو التسليح والتدريب القوات الأمنية لمحاربة العصابات الإرهابية التي احتلت ثلث مساحة العراق، الأمر الذي لم يكون بوسع الحكومة ألا توجه نحو التقشف المالي والاستدانة من المؤسسات الدولية هذا من جانب ومن جانب اخرب تهجير وتشريد عشرات الألاف من السكان وترك وظائفهم وعملهم اذا بلغ معدل البطالة في ذلك العام إلى (16.4%)، بعد هذه المدة انخفض البطالة خلال الأعوام وذلك لقيام الحكومة بتأسيس هيئة الحشد الشعبي وتوظيف كل المقاتلين فضلا عن الأحداث الأخيرة التي جعلت الحكومية تفتح أبواب التوظيف في كل الوزارات لتهدئة الشارع في تلك الفترة , مما اسهم في تخفيف من حجم البطالة اذا بلغ (12.9%) في عام (2018)[1].

نستنتج مما سبق إن السياسات التوسعية (الإصدار النقدي) التي اتبعتها الحكومة في اعقاب الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية لم تسهم بتخفيض البطالة، أما سياسات التقشف وتحديدا في عامي (2008 و 2014) فإن إنها أثرت سلبا في ارتفاع معدلات البطالة وبلغت مستويات كبيرة.

جدول (4) يمثل معدلات البطالة في العراق

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1990	%5.5	2006	%10.5
1992	%7.4	2008	%15.3
1994	%10.6	2010	%11.2
1996	%13.9	2012	%11.9
1998	%17.4	2014	%16.4
2000	%22.3	2016	%10.4
2002	%26.7	2018	%12.9
2004	%26.8	2020	%14.0

[1] جمال عزيز فرحان (2015): ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 19، ص9-10.

ثالثا: عجز الموازنة وسياسات التقشف التوسعي

من اجل الوقوف على مفاصل وهيكل العجز في الموازنة العامة لابد من استعراض بيانات الموازنة العامة كما في الجدول (5) اذا تشير البيانات إلى استمرار العجز في الموازنة العامة خلال المدة (1990 – 2020)، كما لوحظ بان هنالك تذبذبا في مستوى الأرادات والنفقات الحكومية وحسب الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق.

جدول (5) يمثل تطورات العجز في الموازنة العامة

السنوات	النفقات	الأرادات	الفائض أو العجز	السنوات	النفقات	الأرادات	العجز أو الفائض
1990	14179	8491	−5688	2006	38806679	49055545	−10248866
1992	32883	5047	−27836	2008	59403375	80252182	20848807
1994	199442	25659	−173783	2010	643519884	69521117	5169133
1996	542542	178013	−364529	2012	105139576	119817224	−14677648
1998	920501	520430	−400071	2014	113473517	10560946	−7863671
2000	1498700	1133034	−365666	2016	67067437	54327966	−12739471
2002	2518285	1971125	−547160	2018	80873189	106569834	25696645
2004	32117491	3298239	−865248	2020	760834563	631998765	−128835798

الجدول بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة

شكل (2) تطورات عجز الموازنة

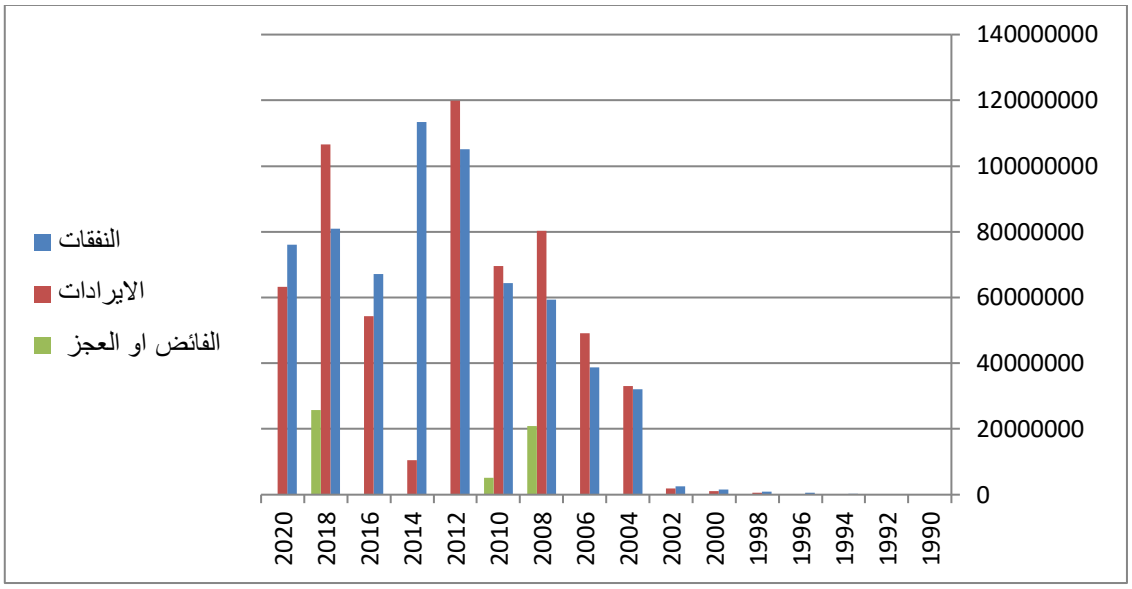

الشكل بالاعتماد على بيانات جدول (5)

شهد حالة عجز متراكم خلال المدة (1990 – 2002)، ومن خلال تتبع مسار النفقات العامة نلاحظ أنها تتزايد بشكل مستمر ففي المدة (1990 – 1996) ارتفعت النفقات الحكومية من(14179) مليون دينار في عام (1990) لتصل إلى (542542) مليون دينار في عام (1996) كما تلاحظ هناك ارتفاع طفيف في الأرادات الحكومية خلال المدة (1990 – 1996)، حيث ارتفعت الأرادات الحكومية من (8491) مليون دينار في عام (1990) لتصل إلى (178013) مليون دينار في عام (1996)، بينما كان مقدار العجز في الموازنة العامة (583798) مليون دينار في عام (1996) ولتمويل هذا العجز كانت الحكومة تقوم بتوسع النقدي أي بإصدار نقدي جديد عن طريق البنك المركزي فضلا عن التمويل بحوالات الخزينة المركزية، كل هذا أدى إلى ارتفاع التضخم وتدهور أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة المعروض النقدي فضلا عن تدهور ميزان المدفوعات.

ونظرا لزيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، أجبر الحكومة للبحث عن أساليب تحاول من خلالها تمويل العجز فتبعت الحكومة سياسات مالية تقشفية في للمدة (1998– 2002) بهدف معالجة التضخم وتخفيض عجز الموازنة العامة إذا انخفض من (400071–) مليون دينار في عام (1998) إلى (365666–) مليون دينار في عام (2000). واستنادا إلى ذلك نلاحظ تقلب العجز خلال المدة (1990– 2002) وقد وقع على عاتق السياسة النقدية بتمويله وذلك من خلال اتباع سياسة الإصدار النقدي، وكذلك من خلال الاقتراض من البنوك التجارية مما أدى إلى تفاقم الديون، حتى بلغت (4798584) مليون دينار في نهاية عام (2002)، مما أدى إلى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي. وفي عام (2003) ولغاية (2020) حيث شهدت هذه المرحلة تحولا

في الاقتصاد العراقي بعد إن كانت الهيمنة المالية هي المسيطرة على الاقتصاد ككل ومن خلال تتبع مسار العجز في الموازنة العامة للاحظ إنه اتجه نحو الزيادة بسبب ارتفاع حجم النفقات الحكومية واختلال هيكلية الإنفاق العام وزيادة حجم الإنفاق الجاري.

ويشبر الجدول (5) ارتفاع النفقات الحكومية خلال المدة (2004 – 2008) اذا وصلت إلى(5940335) مليون دينار في عام (2008)، وكذلك ارتفعت الأرادات الحكومية لتصل إلى (80252182) مليون دينار خلال المدة نفسها وحققت الموازنة العامة فائضا مقداره (20848807) مليون دينار في نهاية عام (2008) بسبب زيادة الصادرات النفطية حيث تشكل النسبة الأكبر من الأرادات الحكومية أما في عام (2009) حدث عجزا في الموازنة العامة بسبب تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية، وبهذا لم تستطع موازنة العام (2009) إن تكون مرنة، من حيث القدرة على تحريك نفقات الموازنة وإيراداتها خلال السنة المالية طبقا للتبدلات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

أما خلال المدة (2010 – 2012) حققت الموازنة فائضا أيضا ليصل إلى (7863671) (12739471) مليون دينار على التوالي في المدة (2014 – 2016) سجلت الموازنة العامة عجز كبيرا بلغ عام (2016) (12739471–) مليون دينار، مقارنة في عام (2014) الذي بلغ (5287480–) مليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط وزيادة النفقات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية (داعس) واستمرت النفقات بالارتفاع حتى وصل العجز المالي في عام (2020) إذا بلغت (128835798) مليون دينار.

ونلاحظ من البيانات الجدول أن الحكومة اتبعت التوسع النقدي خلال المدة (1990– 2003) لمعالجة العجز المالي فنتج عنه أثار تضخمية في الاقتصاد وتقلب سعر الصرف الدينار، وزيادة الكتلة النقدية، وجمود أسعار الفائدة، أما خلال المدة (2008– 2018) اتخذت الحكومة سياسات تقشفية خفضت عجز الموازنة، بالمقابل ارتفع في أواخر مدة الدراسة بسبب انخفاض أسعار النفط، وبالتالي ظهرت مشكلة ارتفاع العجز والدين العام من جديد.

النتائج:

1- لجأ العراق إلى تطبيق سياسية التقشف عندما مر بوضع مالي صعب نتيجة تفاقم عجز الموازنة العامة واتساع حجم الدين العام وفي سبيل معالجة أعباءه المالية اتجه للإعلان حالة التقشف رسميا وتقليص النفقات بعد إن تراجع سعر النفط في عام (2014) وقد أسهم في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية وتحقيق نتائج إيجابية.

2- بعد انخفاض الأسعار النفطية في الأسواق الدولية أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية الذي تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، مما أدى إلى حدوث حالة العجز في الموازنة العامة والذي أدى بدورة إلى اجبرا الحكومة على اتباع سياسة التقشف المالي.

3- أبرزت النتائج السلبية لمرحلة التقشف ضعف دور القطاع الخاص وهو المتطلب الأساسي لنجاح سياسة التقشف التوسعي وهيمنة القطاع العام وبالتالي فإن تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب كان له تأثير سلبي في النشاط الاقتصادي.

4- أدت سياسة التقشف التوسعي إلى التأثير الإيجابي في تحفيض العجز المالي وتخفيض معدلات التضخم، لكن أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة بسبب تخفيض التوظيف في القطاع العام، وذلك عن طريق إيقاف التعيينات في كافة المؤسسات الحكومية، وحسب ما جاء في بنود الموازنة، ويشمل توقف التعيين في الدوائر الحكومية بأسلوب التعاقد، وكذلك حذف الدرجات الوظيفة الخاصة لبعض الوزارات.

5- ازدياد الإنفاق العسكري بسبب الحرب التي يخوضها العراق ضد الإرهاب أدى إلى زيادة النفقات العامة والتي تزامنت مع انخفاض الأرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى حدوث حالة عجز في الموازنة العامة، مما دفع الحكومة إلى تطبيق إجراءات سياسة التقشف المالي.

التوصيات:

1- ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وعدم التركيز على النفط كمصدر لتمويل الموازنة العامة من خلال وضع استراتيجيات من قبل صناع القرار مع التعاون مع الجهات الحكومية المختصة تعمل على إيجاد مصادر أخرى للإيرادات لتمويل الموازنة الحكومية.

2- العمل على تخفيض الإنفاق العسكري تدريجيا بمن اجل تقليص الفجوة بين حجم الإيرادات والنفقات العامة.

3- إعطاء دور كبير للقطاع الخاص في التدخل في النشاط الاقتصادي وذلك سوف يودي إلى التخفيف من العبء الذي تتحمله الحكومة في تسيير النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام وبالتالي تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة.

4- العمل على تفعيل دور الضرائب غير المباشرة على السلع غير الضرورية لتحقيق إيرادات تسهم في تخفيض الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة كذلك تقليل الإنفاق على المشاريع التي لا تدر

بالعائد وتحويل ذلك الإنفاق إلى المشاريع المنتجة التي يمكن من خلالها تحقيق إيرادات تمويل عجز الموازنة العامة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- بليث، مارك (2016): التقشف تاريخ فكرة خطرة، عالم المعرفة، 2016.

2- ثريا عبدالرحيم (2007): تقييم أداء السياسات النقدية في العراق واثرها على التضخم، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 48.

3- جالبريث، جون كينيث (2000): تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة احمد فؤاد بلع، عالم المعرفة، ص 241-242.

4- جمال عزيز فرحان (2015): ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 19.

5- الجنابي، هيثم عبدالقادر (2010): واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، بحث في مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 8.

6- حميد علي صالح (2020): عبدالقادر نايف، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة للمدة 2003-2018، مجلة دراسات محاسبية والمالية، المجلد 15، العدد 50.

7- رداد بتول حسن (2020)، دور سياسات التقشف في معالجة عجز الموازنة العامة لدول مختارة (العراق دراسة حالة)، أطروحة دكتوراه في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

8- السقا، محمد إبراهيم (2014)، اقتصاديات التقشف، مقال منشور في جريدة العرب الاقتصادية الدولية على الموقع الإلكتروني: www.alarbiya.net

9- عباس، صباح نوري (2008)، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005. في مجلة كلية بغداد الاقتصادية، العدد 17.

10- عمر، احمد مختار (2008): معجم اللغة العربية المعاصر، ط 1، عالم الكتاب.

11- عيادة سعيد حسين (2012): البطالة في الاقتصاد العراقي أسبابها – سبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8.

1- Christion Breuer (2019), ExpansionaryAusterty and Revese Causality Critique of the Conventional Approach, Working Paper No. 98.

2- The Austeriy MythGain (2011) Without Pin, 1st version, June, 3,4.